مفاجأة الكلية للعام القادم: فتح الماجستير واستحداث قسم الاقتصاد الإسلامي

مبنى جامعة قطر

تحقيق: عوض الرجوب

بموجب قرار اميري صادر عام ١٩٧٧.. تم تاسيس كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية في جامعة قطر.. لتنفصل بذلك عن كلية التربية الملحقة بها قبل ذلك القرار منذ عام ٧٤/٧٣ كقسم للدراسات الإسلامية. وتقوم الكلية بمنح درجة البكالوريوس في كل من تخصص الشريعة والدراسات الإسلامية وتخصص القانون والشريعة وذلك بعد ان يستكمل الطالب الملتحق بها دراسته الاكاديمية من خلال الاقسام التالية:

التفسير والدين، الدعوة والثقافة الاسلامية، العقيدة، الفقه، القانون حيث يلاحظ الاقبال الكثيف على هذا القسم مقارنة مع اقسام الدراسات الاسلامية بالنسبة للبنين. والقبول في الكلية مشروط بأن يكون المتقدم اليها حاصلا على شهادة الثانوية العامة بأحد فرعيها الأدبي او العلمي.. أو يكون حاصلا على ثانوية المعهد الديني بدولة قطر.

كما يحق لمجلس الكلية وضمن الصلاحيات الممنوحة له قبول الطلاب المتقدمين اليها للالتحاق بالكلية من غير أبناء دولة قطر وذلك بالشروط واللوائح التي يحددها المجلس.

وفي مجال النشاطات اللامنهجية فان الكلية تقوم بتنظيم المحاضرات والندوات والأنشطة الثقافية من خلال لجان دائمة هي: لجنة النشاط الثقافي والديني، ولجنة الندوة العلمية «السيمنار» ولجنة الارشاد الاكاديمي، ولجنة المكتبات، ولجنة النشاط الرياضي، ولجنة الخريجين والتعليم المستمر.. والمجلة العلمية «الحولية» والتي تصدرها الكلية وتشمل في مواضيعها ابحاث هيئة التدريس في مختلف التخصصات والمجالات.

وفي سياق خدمة المجتمع المحلي ومجال هذه الخدمات يشارك اعضاء هيئة التدريس في القاء الدروس والمحاضرات الدينية داخل الدوحة وخارجها.. بالاضافة الى المشاركة المستمرة في المؤتمرات والندوات الدولية كما تقوم الكلية ضمن برنامج صيفي بارسال بعض اعضاء هيئة التدريس فيها للوعظ والارشاد في عدد من الدول والبلدان المختلفة.

ومن المتوقع ان تبدأ الكلية مطلع العام الدراسي المقبل بفتح باب القبول لبرنامج الدراسات العليا «الماجستير» وحسب مصادر مطلعة فان للكلية خطة مستقبلية لفتح تخصصات جديدة كالاقتصاد الاسلامي والدعوة والاعلام.

وجدير ذكره ان الكلية تقوم سنويا بتنظيم برامج مسابقات وانشطة مفتوحة كان آخرها ما تم الاعلان عنه في منتصف نوفمبر الماضي عن تنظيم مسابقات متعددة في القرآن الكريم والحديث الشريف وقراءة الكتب.. والتي مايزال باب التسجيل فيها مفتوحاً.

وزيادة في الاطلاع على جوانب اخرى من كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية التقت «الشرق» بعدد من منتسبيها في مختلف الاقسام فكانت الحصيلة هذه الآراء والحوارات القصيرة:

الطلاب: الدكتور يلقي محاضرة عن شخصه وتاريخه ونبوغه!

محمد البلوشي

عبدالله ملا زاهي

جذنان الهاجري

عبدالعزيز الجناحي

بداية كان اللقاء مع الطالب محمد أحمد البلوشي – تخصص شريعة فقال:

رغم ان كلية الشريعة بدأت قوية منذ بدء الدراسة فيها الا انها بعد ذلك اخذت مساراً اخر. فالاقبال قد قل كثيراً، وخاصة في تخصصي الشريعة.. وأصول الدين، والطلاب اصبحوا يتجهون الى التخصصات الاخرى. كما ان المستوى الذي تظهر به الكلية وخاصة في تخصصي اصول الدين والشريعة قد بدا الضعف فيهما جليا. فالكتب المقررة ان لم يكن جميعها فاغلبها كتب اصحابها هم انفسهم مدرسو هذه المواد، وغالبا ما تكون لرؤساء الاقسام. وهذا مطعن كبير في الكلية وخاصة ان بعض هذه الكتب لا ترقى لأن تكون مادة دراسة لوجود كتب اخرى تتناول نفس المواضيع بدقة ورصانة اكبر بكثير من هذه الكتب المقررة، ولكن هذا حال الكثير من الكليات وليس كلية الشريعة والقانون فقط.

ويضيف: ان ظاهرة اخرى بدأت تتفشى بين اساتذة الكلية وهي افراد جانب من المحاضرة لتناول الجانب الشخصي للدكتور وانجازاته ونبوغه ووصوله لأعلى الرتب واسمى الدرجات. ثم ان تدريس مواد الفقه الحنبلي كثيرا ما تناط باساتذة ليست لهم أي معرفة بالفقه الحنبلي ولا قواعده ولا اصوله. فيأتي شرح استاذ المادة مقتضبا او ربما درس من كتب حديثة حتى لا يتعب نفسه في شرح كتب فقه قديمة.

ومن كل هذه المآخذ الا انني أنوه بجهود عميد الكلية فيما يخص انتقاء اساتذة الجامعة والحق ان تخصص كلية الشريعة يحوي لفيفا من الاساتذة المتميزين.

الطالب عبدالله ملا زاهي – تخصص شريعة يقول: ان كلية الشريعة والقانون في دولة قطر كلية لها وزنها الدولي المتمثل في أساتذتها المختارين بعناية من شتى أنحاء الوطن العربي.

ويضيف ان للكلية ايجابياتها التي تتمثل في الآتي: دراسة بعض المواد من كتب قديمة ومواد اخرى من كتب حديثة جمعا بين القديم والحديث كما ان بعض الاساتذة لا يكتفي بالكتاب المقرر فقط وانما يحيل الطلبة الى المكتبة للبحث في مراجع شتى، وهذا كما هو معلوم من لبنات بناء الطالب الجامعي. ومن الايجابيات النظر بموضوعية الى اجابة الطالب واعطاؤه الدرجة التي يستحقها الا ان البعض يحرص على عدم اعطاء تقدير «أ» اطلاقا او تحديد طالب واحد لـ «أ» وعدد «كذا» «ب».. وله وجهة نظره في ذلك، وربما اراد حمل الطالب على الجد والمثابرة في المذاكرة. واذكر بعض السلبيات التي لا أريد بها الاستنقاص من الكلية، انما تطويرها لتصبح شامة بين الكليات الاخرى، بل وبين كليات الشريعة والقانون في الجامعات الاخرى، ومنها: التركيز التام على حرفية ما ورد في الكتاب، ولو كان يحتمل الخروج عن تلك الحرفية وخلو الكلية من التدريب العملي: مثلا لا توجد محكمة صورية، أو مادة تدريب على الخطابة والقاء المحاضرة. وهناك سلبية تتعلق بخلو الكلية من خطة لتحفيظ الطلبة قدراً من القرآن الكريم، مثلا: يخرج الطالب من الكلية ولا يحفظ الا جزئين او أقل، والقرآن أول مصدر للتشريع، والعلماء كانوا يحفظونه أولا قبل ان يخوضوا غمار العلوم الاخرى.

ومن جانبه يقول الطالب جذنان محمد الهاجري – تخصص قانون:

لا يوجد اهتمام

ويقول: عبدالعزيز مصطفى احمد الجناحي– قانون.. بشكل عام كليتنا جيدة وتقدم الخدمة للطلبة الا ان لها نواحي سيئة حيث لا يوجد تعاون في الكلية، ولا يوجد اهتمام بالطلبة بل الطالب يحضر المحاضرة ومن ثم «يكون الدكتور في درب والطالب في درب اخر»، كما ان كلية الشريعة لا تنظم الرحلات الترفيهية والتعاونية بين الاساتذة والكلية لتشد من اواصر التعاون بينهما.

ويضيف الكلية لا تقوم بانجازات ثقافية يستفيد منها الطلبة ولا تشارك في الانشطة الرياضية في الجامعة..

ارهاق الطلبة

ولعبد العزيز ملاحظات على الامتحانات فيقول: الاساتذة يتعاملون مع الجميع بكفة عقلية واحدة ولا يفرقون بين طالب جيد وطالب ممتاز اضافة الى انهم يحاولون اعطاء الطلبة قدر الامكان بدل ان يتعاونوا معه قدر الامكان.

ويقول: لا تقيم الكلية ولا الاقسام اجتماعات لمناقشة قضايا الطلبة ومشاكلهم وذلك يفترض ان يكون بادرة من قبل العميد ولكنه غير موجود.. حتى وان وجدت بعض الاجتماعات نسمع الوعود ولا نرى التنفيذ.

ويرى عبدالعزيز ان المقررات القانونية المقررة في الكلية تتكلم عن قوانين غير القوانين القطرية ولا يستفيد الطلبة منها.

ويؤكد على ما قاله زميله ابراهيم ان بعض الاساتذة يتعاملون مع الطلبة بدكتاتورية وهؤلاء كما يرى عبدالعزيز لهم الدور في ابعاد الطلبة عن الكلية وحتى من يحظى يتجنب التسجيل مع مثل هؤلاء الا في الضرورة القصوى وقبيل التخرج.

ويضيف: هناك بعض الاساتذة يصر على ان يعطي المقررات في فترة قصيرة جدا رغم ان المادة تحتاج اضعاف ذلك الوقت حيث يرى ان الكتاب المقرر وقد يكون في صفحة يجب الانتهاء منه قبل الامتحان فيه بغض النظر عن وقت تدريسه اوردت الامتحان.

أين التدريب العملي

ويقول عبدالعزيز بلهجة متشددة: نطالب بالتدريب العملي في الكلية دائما، ولكن لا نجد استجابة.. تصور ان طلبة القانون لا يعرفون شيئاً عن الميدان وعن المحاكم ولا تقوم الكلية باعطائهم حقهم في هذا المجال.. ويضيف: نحن قمنا بمجهودات شخصية ببعض الزيارات الميدانية وهذا بالتأكيد لا يكفي..

ويختم عبدالعزيز كلامه بمناشدة المسئولين ان يقرأوا هذا الكلام ويأخذوه بعين الاعتبار، والا يغلقوا دفتي الجريدة دون البحث في الحلول.. لا نريد ان نبقى نتكلم ولا نجد التنفيذ.

بعض الدكاترة يتعامل بروح دكتاتورية ■ الدكتور في «صوب» والطالب في «صوب»

كلية الشريعة بشكل عام جيدة الا انها في بعض الاحيان تكون صعبة وهذا سبب عزوف بعض الطلبة عنها باعتقادي، مضيفاً أن مناهجها جيدة الا ان بعض الكتب تكون قديمة او ان مجالها القانوني في بلدان عربية اخرى غير قطر.

ويعيد جذنان ما قاله زملاؤه من ان الكلية تفتقد الى التدريب العملي والزيارات الميدانية خاصة لقسم القانون مما لا يتيح للطلبة التعرف على كثير من الامور الضرورية بالنسبة لهم ويتخرجون مستقبلا وهم لا يعرفون أي شيء عن العمل الميداني والتطبيق كما درسوه.

ويعود جذنان لينتقد اسلوب بعض الاساتذة في فرض كتابه كمقرر في الفصل الدراسي، ويعتبر جذنان ذلك من سلبيات الكلية.

الدكتاتورية

ومن نفس القسم يقول الطالب ابراهيم اسماعيل:

للكلية بعض الانشطة الثقافية الجيدة كالندوات والمسابقات والكلية تسعى لادراج الدراسات العليا ضمن برامجها وهذا تطور جيد واؤيده. وبعض المدرسين يتعاونون مع الكلية في حل مشاكلهم والمعضلات التي تعترضهم سواء في التسجيل او اثناء الدراسة. الا ان ابراهيم له تعليق على المناهج فيقول: مقررات القانون طويلة ولا تتناسب مع الساعات المقررة لها. وتتفاوت مقررات الاقسام في الكلية ما بين الضعيفة كأصول الدين والكبيرة والقوية كالقانون رغم انها كلها في كلية واحدة. ويضيف ابراهيم: بعض الاساتذة في الكلية يضعون كتبهم كمرجع للمقررات وبعضها في الحقيقة لا يستحق ان يكون مرجعاً علاوة على ان بعض الدكاترة يعتبرون كتبهم هي الاقوى مع ان الحقيقة غير ذلك.

ويتطرق ابراهيم الى اسلوب المعاملة بين الاساتذة والطلاب فيقول: هناك بعض الاساتذة متشددون جداً. لا يقبلون النقد والمناقشة وينظرون الى الطالب نظرة دونية على اعتبار انهم هم الاعلى وهؤلاء لا يقبلون المناقشة في موعد الامتحان ومادته وقد يضع نفس الدكتور امتحانين متتاليين لنفس الطلبة في مقررين مختلفين مع انه يعلم ذلك.. وهذا يثقل كاهل الطلبة..